

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بن دباغين - سطيف 2
كلية الحقوق والعلوم السياسية



تنظم

يوم دراسي حول موضوع:

**الإطار القانوني
للمصفقات العمومية
بين تشجيع الاستثمار
والمحافظة على المال العام**

16/15 ديسمبر 2015

رابعاً / ضوابط قبول المداخلات

ترحب كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة محمد لمين دباغين - سطيف 2 بكل مداخلات الأساتذة والباحثين من مختلف الجامعات الجزائرية ومراكز البحث، بشرط أن تتوفر المداخلات على الشروط التالية:

- أن تكون المداخلة مكتوبة باللغة العربية أو الفرنسية.

- ألا يكون موضوع المداخلة قد نشر أو قدم في أي تظاهرة علمية من قبل.

- أن يدخل موضوع المداخلة ضمن إشكالية الملتقى وأن يكون مرتبطاً بأحد محاوره.

- أن تحرر المداخلات في حدود 20 صفحة بما فيها الملاحق والتمهيش وقائمة المصادر والمراجع.

- أن تكتب المداخلات على الكومبيوتر وفق برنامج Word، وتحرر المداخلات باللغة العربية

بخط Simplified Arabic حجم 16 للمتن وحجم 12 للتمهيش، أما بالنسبة للتحريض باللغة الفرنسية فيتم

بخط Times New Roman حجم 12 للمتن وحجم 10 للتمهيش. كما تضبط صفحة الكتابة بالنسبة لكل

اللغات بجعل المسافة 2 سم يميناً ويساراً وفي أعلى الصفحة وأسفلها، ويترك مسافة 01 سم بين الأسطر،

مع ترقيم التمهيش في آخر المداخلة بطريقة آلية.

خامساً / مواعيد وعناوين هامة

* آخر أجل لإرسال المداخلات كاملة هو يوم الأربعاء 09 ديسمبر 2015 .

* ترسل كل المداخلات عبر البريد الإلكتروني

التالي: dsp.mpub2015@gmail.com

- للاتصال والاستفسار:

* الهاتف الثابت: 036620018

ثالثاً / الهيئة المشرفة على تنظيم اليوم الدراسي

الرئيس الشرفي لليوم الدراسي: أ.د. قشي الخير

مدير جامعة محمد لمين دباغين - سطيف 2

- رئيس اليوم الدراسي: الدكتور شهاب صاش جازية

عميدة كلية الحقوق والعلوم السياسية

اللجنة العلمية لليوم الدراسي

- د. شهاب صاش جازية..... رئيسا

- أ.د. بلمامي عمر عضوا

- د. بن شيخ نور الدين عضوا

- د. بن زيوش مبروك عضوا

- د. قجالي محمد عضوا

- د. بلعيساوي محمد الطاهر عضوا

اللجنة التنظيمية لليوم الدراسي

- د. بن اعراب محمد رئيسا

- د. بوسعدية رؤوف عضوا

- د. صفو نرجس عضوا

- أ. قدور ظريف عضوا

- أ. علاق لمنور عضوا

- أ. بوقرن توفيق عضوا

- أ. منصوري عبد الرؤوف عضوا

- أ. معمر نصر الدين عضوا

ديباجة

نظرا لأهمية العقود الإدارية عموما - والصفقات العمومية على وجه الخصوص- في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، أحاط القانون عملية إبرامها وعقدها بالعديد من القيود والإجراءات، قصد حماية المال العام وضمان مبدأ المساواة وتمكين الإدارة من اختيار أفضل المتقدمين للتعاقد معها.

وقد عرّف النظام القانوني للصفقات العمومية في الجزائر تطورات عديدة، ابتداء بصور الأمر رقم 67-90 المؤرخ في 17/06/1967 المتضمن قانون الصفقات العمومية، وصولا إلى المرسوم الرئاسي 15-247 الذي ألغى المرسوم الرئاسي 10-236 وجاء بأحكام جديدة في تنظيم الصفقات العمومية وكذا تفويض المرفق العمومي.

ويدخل موضوع هذا اليوم الدراسي المنظور من طرف كلية الحقوق والعلوم السياسية ضمن سلسلة النشاطات العلمية التي تنوي الكلية تنظيمها لمسايرة الحركة القانونية التي تعرفها الجزائر في شتى المجالات، إذ يتم خلاله معالجة الإطار القانوني للصفقات العمومية ومدى تحقيقه لهدفه المحافظة على المال العام من جهة، وتشجيع الاستثمار من جهة أخرى، في ظل التعديلات المتتالية للنصوص القانونية المنظمة لها.

أولا/ إشكالية اليوم الدراسي

يعد التنظيم القانوني للصفقات العمومية أداة أساسية لأجل مراقبة إنفاق المال العام، حيث تنقيد حرية الإدارة في إبرامها للصفقة العمومية واختيار المتعاقد معها بأنواع شتى من الإجراءات قصد ضمان ترشيد النفقات العامة، ذلك أن الالتزامات المالية المترتبة على الإدارة في الصفقات العمومية تنفذ من خزينة الدولة وتكلفتها عادة مبالغ ضخمة، وهي بهذا تمثل البيئة المثالية لجلب كل أشكال الفساد أو صرف المال العام بشكل يضر بالمصلحة العامة، مما يحتم على المشرع وضع إجراءات صارمة لضمان إنفاق الأموال العمومية للمصلحة العامة والتقليل من الفساد، لكن ذلك قد يؤدي لتعقيد إجراءات إبرام الصفقات العمومية وبالتالي قلة الاستثمار، مما نتج عنه تعطيل المشاريع التنموية.

ومن هنا تبرز الصعوبة في وضع قانون ينظم الصفقات العمومية ويراعي كل هذه الاعتبارات. وهنا تكمن الإشكالية الرئيسية لهذا اليوم الدراسي والمتمثلة أساسا في:

ما مدى توفيق المشرع الجزائري في التعديلات المتوالية لقانون الصفقات العمومية، بين مقتضيات حماية المال العام والقضاء على الفساد من جهة، وبين ضرورة تسهيل إجراءات الصفقات العمومية وتشجيع الاستثمار وخطط التنمية من جهة أخرى؟

ثانيا/ محاور اليوم الدراسي

تندرج موضوعات الملتقى ضمن المحاور التالية:

- المحور الأول: الإطار القانوني للصفقات العمومية

- * المبادئ العامة التي تقوم عليها الصفقات العمومية.
- * تطور مفهوم نظام الصفقات العمومية في مختلف التشريعات وتحديد طبيعتها القانونية.
- * مجال تطبيق قانون الصفقات العمومية.

- المحور الثاني: إجراءات إبرام الصفقات العمومية والصعوبات التي تواجهها

- * طرق وإجراءات إبرام الصفقات العمومية.
- * اختيار المتعامل المتعاقد.
- * المعاملة الإلكترونية في الصفقات العمومية.
- * فسخ الصفقة العمومية.
- * العوائق التي تواجه إجراءات الصفقات العمومية والسبل الكفيلة بحلها.

- المحور الثالث: الرقابة على الصفقات العمومية في التشريع الجزائري والتشريع المقارن

- * اللجان الرقابية ودورها.
- * الرقابة القضائية.
- * آليات الوقاية من الفساد في الصفقات العمومية.
- * جرائم الصفقات العمومية وآليات مكافحتها.